المساعدة الانمائية: بين تطور براديغم التنمية والتغير في المشروطية

Development aid: between the paradigm development and conditionality change

د. ضربان وليد [1](*)؛ د. بوللوى ياسين(**)

ملخص:

عملت العديد من الدول والمنظمات الدولية على تقديم مساعدات إنمائية للدول النامية، ارتبطت بمجموعة من الشروط التي تفرضها الدول المانحة على الدول المستفيدة.

سنحاول في ورقتنا البحثية هذه، تتبع تطور أهم أشكال المساعدات الإنمائية، والتغير في مشروطيتها، من خلال تتبع تطورها التاريخي؛ لنتوصل في الأخير إلى ارتباطها بالتغير في باراديغمات التنمية، وانتقالها من المستوى الوطني إلى الدولي.

كلمات مفتاحية: براديغمات التنمية، المساعدة الإنمائية، المشروطية، الفواعل المانحة، الدول المستفيدة.

Abstract:

Many countries and international organizations have worked to provide development aid to developing countries. The aid provided was related to a set of conditions imposed by the donor to the beneficiary countries.

In this research paper, we will try to track the evolution of the forms of development aid, and the change in their conditionality, by tracing their historical evolution of these form; we finally conclude its relation with the change in the paradigms of development, and its moving from the national to the international level.

Keywords: Development Paradigm; Development aid; Conditionality; Donor countries; Beneficiary countries.

(*) جامعة الجزائر 03، waliddorbane3@gmail.com

(**) المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، yacineboulaloua@yahoo.fr

اشكاليات التعاون والدعم الانمائي ومسارات الاندماج

مقدمة:

عجزت العديد من الدول عن التخلص من تخلفها في شتى المجالات، وتحقيق التنمية المتعددة الأبعاد، لا سيما تلك الدول حديثة الاستقلال، التي نالت حريتها بداية من منتصف القرن العشرين، بعد معاناة من الاستعمار طالت عدة عقودا من الزمن. هذه الدول اختلفت تسمياتها بين دول متخلفة، دول العالم الثالث، الدول الفقيرة، ... إلخ. يتمثل العامل المشترك بين هذه الدول في معاناتها من أزمات سياسية، اقتصادية واجتماعية وقفت كحاجز أمام تطورها، على الرغم من أن الكثير منها تمتلك موارد كبيرة تمكنها من كسر ذلك الحاجز؛ مع بعض الاستثناءات لدول استطاعت استغلال مواردها ومؤهلاتها، لتحقيق قفزة نوعية وكسر حاجز التخلف، متمثلة في تلك الدول التي يطلق عليها الدول الصاعدة أو الاقتصاديات الصاعدة.

أرجع جيلبير ريست ظهور مفهوم التنمية لأول مرة إلى خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكي هاري ترومان، في 20 جانفي 1949؛ وحسب سوزان ترومبلي Suzanne Trembley، فإنه يصعب تحديد مفهوم التنمية، كونه مفهوما مركبا ومطاطيا ينطوي على مجموعة من المعاني والدلالات، بعضها نظري وآخر إيديولوجي. لهذا مر مفهوم التنمية بثلاثة باراديغمات رئيسية: كلاسيكي، حديث، وصولا إلى باراديغم ما بعد التنمية[1].

تعتبر المساعدة الإنمائية من أهم الآليات التي تم اعتمادها على المستوى الدولي من قبل الدول أو المنظمات الدولية، لمساعدة الدول المتخلفة والنامية على تجاوز تخلفها وتحقيق التنمية. ظهر مصطلح المساعدة الإنمائية بعد الحرب العالمية الثانية في إطار مشروع مارشال، الذي قدم لأهداف إيديولوجية في إطار الحرب الباردة. تمثل المساعدة الإنمائية مجموع التمويل الذي تقدمه فواعل دولية رسمية من البلدان الأكثر تقدما إلى البلدان

---

[1] رحالي حجيلة وبوخالفة رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، جامعة الشلف، العدد 03، ديسمبر 2015، ص ص 3-4، تحميل من الرابط: https://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-3-N3.pdf (يوم: 2019/10/05) على الساعة: 11:08.

النامية، في شكل تبرعات dons أو قروض prêts بفوائد يسيرة، لتمويل برامج تنموية. يمكن أن تنتقل المساعدات مباشرة من البلد المانح إلى البلد المتلقي، في إطار معونة ثنائية، أو عبر منظمات وتكتلات دولية، وتسمى المعونة متعددة الأطراف. تطورت أشكال المساعدات الإنمائية وشروط منحها، وارتبطت بعدة متغيرات وعوامل منها التطور في مفهوم التنمية ومختلف باراديغماتها، بانتقالها من الفضاء الوطني إلى الإقليمي والدولي.

سنحاول في ورقتنا البحثية هذه، تتبع تأثير التطور في براديغمات التنمية، على أشكال المساعدات التنموية، فواعلها وشروطها؛ وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت التغيرات في باراديغمات التنمية على أشكال المساعدات الإنمائية المقدمة وشروطها؟

أولا. مفهوم المساعدة الإنمائية وفواعلها:

1- تعريف المساعدة الإنمائية:

استلهم مصطلح المساعدة الإنمائية من مشروع مارشال، وتترجم أيضا إلى المعونة الإنمائية (تسمى غالبًا المساعدة الإنمائية الرسمية aide publique au développement (APD)). يعرفها عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمن سانية، في كتابهما "دراسات في التنمية الاقتصادية" كما يلي: هي تدفقات من رؤوس الأموال تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية، وخاصة غير النفطية منها التي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية، نظرا للمشاكل العديدة التي تجابهها [2]. نلاحظ أن هذا التعريف حدد الدول النامية التي تمتلك فرصا أكبر في الاستفادة من المعونة الإنمائية، في تلك الدول الغير ريعية، الذي يعود سبب تخلفها بالدرجة الأولى إلى الضعف في مواردها، عكس الدول الريعية التي يرجع سبب تخلفها إلى العجز عن استغلال الموارد المتاحة لديها. كما حدد هذا التعريف المساعدة الإنمائية في المساعدة المالية، في حين أن أشكال المساعدة قد تكون تقنية، توجيهات، تقديم برامج جاهزة للتطبيق programmes prêt a porter، ...إلخ. كما لم يحدد المؤلفان مصدر هذه المساعدات التي قد تكون دولة أو منظمة دولية.

---

[2] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، ط1، لبنان، 2014، ص 242.

في عام 1967، صدر عمل مهم لفلوريك VLERICK, A.J تحت عنوان: "المساعدة الانمائية: دراسة من منظور الدول التي تطلب المساعدة" L'Aide au développement, une étude du point de vue des pays dont l'aide est sollicitée"، (طرح فيه مسألة التناقض في رهانات المساعدات الإنمائية)، عرّف المساعدات التنموية بأنها المعونة المطلوبة، مما يعني ضمناً أن بلدان الجنوب تطلب هذه المساعدة من بلدان الشمال. حسب فلوريك فإن المعونة التنموية في الحقيقة تمثل أيضا "استجابة من العالم الصناعي لوضع يولد اختلالا وضعفا للتوازن الاقتصادي (غياب اسواق بسبب الفقر في البلدان المتخلفة)، ويشكل أيضًا خطرًا حقيقيًا على السلام العالمي (الحروب، الهجرة،...)[3]، ما يتطلب التدخل عن طريق تقديم هذه المساعدات". أما سيغور Senghor فقد عرّف المساعدات على النحو التالي: "لم تعد المعونة عملية سياسية أو اقتصادية، ولكنها عمل أخلاقي". في نفس الفكرة؛ عرفها ساش Sachs على النحو التالي: "في الواقع ، فإن الغرض النهائي من المعونة الانمائية هو دائمًا أخلاقي واجتماعي وينتج عقدًا اجتماعيا يستند إلى مبدأ التضامن[4]". من هذا المنطلق؛ تعرف المؤسسات الدولية والوطنية المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل مختلف، عن طريق تضمين التكاليف والعمليات coûts et actions غير المتماثلة بين المانحين والمستفيدين. ومع ذلك، لديهم قاسم مشترك والمتمثل في مبدأ التضامن ويدرجون مفهوم الدين الاجتماعي ضمن العلاقات الاجتماعية. يستند "مبدأ التضامن" الذي صاغه بورجوا Bourgeois لأول مرة في عام 1896 في كتابه Solidarité ، إلى مبدأ الدين la dette. "جزء كبير من نشاط الانسان وممتلكاته وحريته وشخصه ناتج عن تبادل الخدمات التي تنشأ بينه وبين آخرين. هذا

---

[3] A.J, VLERICK., **L'Aide au développement, une étude du point de vue des pays dont l'aide est sollicitée**, rapports Vol. 1 du 8e congrès Flamand des sciences économiques, Séminaire d'Economie appliquée, Université de Gand, 19 et 20 mai 1967, 383 p, p.1.

[4] Ignacy, SACHS., « Le quantitatif et le qualitatif - quelques questions sur les enjeux et les limites de la mesure du développement », **revue internationale des sciences sociales** , mars 1995, n°143, p 9-20., p.12.

الجزء يعتبر اجتماعيا ومشتركا.[5]". يشكل تبادل الخدمات هذا ما يطلق عليه بورجوا" عقد شراكة " «Un contrat d'association » الذي يربط الجميع فيما بينهم .

عرّف داودن Daudin في مقال مهم له المساعدات الإنمائية بأنها التدفق المجاني un flux gratuit بين الأمم: "أحد أشكال هذه التدفقات الحرة هو المساعدة الإنمائية الرسمية"[6] . كيف تكون هذه المساعدات مجانية؟ كيف لا تكون هذه المساعدات جزءًا من العملية الاجتماعية أخذ وعطاء، don et de contre-don التي تحدث عنها ليفي ستروس Lévi-Strauss ؟ ما هو مفهوم المجانية notion de gratuité عندما تكون هذه الهبات dons؟؛ فحسب تعريفاتها هي تأتي من تكلفة معينة للجهات الفاعلة (فرض الضرائب على مواطني البلدان المانحة، مديونية البلدان المستفيدة، والتكيف الهيكلي والتبرع وفقا الشروط، الخ ...). يكشف هذا التعريف في نهاية المطاف عن أيديولوجية وتمثيل خاص للغاية بدلاً من وصف مناسب للحقائق المتعلقة بالواقع، والآثار الاجتماعية والسياسية لهذه المساعدات. ومع ذلك، فإن ما يثير الاهتمام في هذا المقال هو ظهور المفهوم الجديد لـ "المنافع العامة العالمية" biens publics mondiaux والذي ، وفقًا لما ذكره داودن Daudin، يعد "مبررًا عامًا للمساعدة الإنمائية الرسمية".[7]

يعرفها دي ميلي هابرت DE MILLY Hubert (خبير في المساعدة الإنمائية بالوكالة الفرنسية للتنمية AFD)، بأنها: مجموع التمويل الذي تقدمه فواعل دولية رسمية من البلدان الأكثر تقدما أو المنظمات الدولية إلى البلدان النامية، في شكل تبرعات dons أو قروض prêts بفوائد يسيرة لتمويل برامج تنموية كالوصول إلى مياه الشرب، الرعاية الصحية، الكهرباء، المدرسة، السكن اللائق، الحفاظ على البيئة ... إلخ. يمكن أن يكون هذا الدعم المقدم موجها للمشروعات المحلية الصغيرة أو السياسات الوطنية الكلية، على المدى القصير أو المتوسط، ليتم تنفيذه من قبل الجهات الفاعلة المحلية: الوزارات والمجتمعات والبنوك والمنظمات المهنية والمنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص.

---

[5] Bernard, CRISTELE., **La construction des indicateurs dans les évaluations des politiques publiques d'aide au développement**, thèse de doctorat, Université Jean Moulin, Lyon III (France), 2013, p.52.

[6] Guillaume, DAUDIN., « Aide au développement, sommes-nous plus ou moins solidaires ? », **Revue de l'OFCE**, Avril 2004, N°85, p.297-310, p.299.

[7] **Loc.cit.**

حسب هابرت دي ميلي؛ تعتبر سياسة المساعدة الإنمائية من ركائز السياسات الخارجية للدول مع الدفاع والدبلوماسية في إطار ما يعرف بـ : Les 3D (développement-défense-diplomatie)[8].

2- فواعل المساعدة الإنمائية

تختلف مصادر المنح والمعونات الأجنبية باختلاف الجهة التي تقدمها، وبشكل عام هناك مصدران رئيسيان للمساعدات الانمائية هما:

أ. **الدولة :**

تستند إلى علاقات ثنائية بين الدول المانحة والدول المستفيدة، وتتمثل في المنح والقروض التي تعقدها الدولة المانحة مع الدولة المستفيدة، وهي معونات تتميز بأنها تعقد بشكل رسمي، أي في إطار التفاوض والاتفاق بين الحكومات المعنية، فالمساعدات الإنمائية هي ركائز السياسة الخارجية للدول، وانعكاس لمفهومهم ونظرتهم للعالم ... في المملكة المتحدة، تنطلق من الرغبة في المساهمة في عالم مزدهر يسوده السلم، تستمد منه بريطانيا الكثير من ثروتها من التجارة الدولية في هذا العالم. في ألمانيا، إنه موقف كريم، بالنسبة لدولة ذات اقتصاد مزدهر وعملية لإعادة التوزيع. في فرنسا، ينظر إليها كمساهم ومنظم للعولمة وتجنب لأخطارها، كون فرنسا تنظر للعولمة كمرادف للأمركة وسيطرة النسق الأنجلوسكسوني على العالم **[9].**

- كانت فرنسا أول دولة تنشئ، في عام 1961، وزارة تعاون مسؤولة عن تقديم المساعدات إلى الدول المستقلة في مرحلة التنمية ، وخاصة الدول التي كانت تستعمرها في إفريقيا.

- اتخذت ألمانيا تدابير مختلفة بعد 1961 لإنشاء برنامج شامل للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك الحصول على موافقة البرلمان لتخصيص موارد مالية أكبر للتعاون الإنمائي؛ وانشاء بنك التنمية الألماني للمساعدة المالية؛ وكذا إنشاء وزارة التعاون الاقتصادي تهدف للمساعدة الإنمائية.

---

[8] Hubert, DE MILLY., **l'aide au développement**, agence française de développement. Disponible sur web : https://www.afd.fr/fr/aide-au-developpement, consulté le : 12-10-2019, à 19 :30.

[9] **Ibid.**

- انشأت اليابان صندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار (OECF) لتمويل القروض للبلدان النامية.

- أنشأت السويد في عام 1961، وكالة المساعدات الدولية، وفي عام 1965، تم تغيير اسمها إلى الوكالة السويدية للتنمية.(ASDI)

- صوت البرلمان السويسري في عام 1961، على لأول مرة على اعتماد برنامج للتعاون مع البلدان النامية. تم أيضًا إنشاء مصلحة للتعاون الانمائي داخل وزارة الشؤون الخارجية[10].

ب. المنظمات الدولية:

برز دور المنظمات الدولية نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك لحفظ السلام وتجنب تكرار أشكال التصعيدات التي أدت إلى هذه الحرب المدمرة، وتأسست بذلك الأمم المتحدة في أكتوبر 1945 ومؤسسات بروتن وودز،... وغيرها؛ لتقوم بمجموعة من المهام على المستوى الدولي كل حسب مجال اختصاصه. كذلك تأسست منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1948 وكانت تسمى آنذاك بمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية. في سنة 1961 توسع مجال عضويتها لتضم دول من خارج القارة الأوروبية، وأطلق عليها اسم جديد لتصبح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي مثلت احدى أهم فواعل المساعدات الإنمائية المتعددة الأطراف. ليتسع بعد ذلك نظام التعددية (المنظمات المتعددة الأطراف)، ويزداد تعقيدا بانضمام بنوك إقليمية، صناديق عالمية، مؤسسات إقليمية أخرى لهذا النظام. وبدون أن ننسى ازدياد عدد وكالات الأمم المتحدة المتخصصة... ؛ كل هذه المنظمات والمؤسسات ساهمت بشكل أو بأخر ولعقود في دعم جهود الدول النامية لتعزيز النمو، والدفع بعملية التنمية إلى الأمام.[11]

تقدم المنظمات الدولية المتعددة الأطراف منح وقروض ميسرة إلى الدول النامية، ومن أهم هذه المنظمات والهيئات الدولية:

• الهيئات الدولية ذات الطابع العالمي: وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي

---

[10] Bernard, CRISTELE., **op. cit**., Pp. 45-46.

[11] OECD, "**Multilateral Development Finance: Towards A New Pact on Multilateralism to Achieve the 2030**", Agenda Together, Paris, 2018,p.16.

• الهيئات الدولية ذات الطابع الإقليمي: وهي البنك الأمريكي العالمي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية والبنك الآسيوي للتنمية.

• المنظمات الأوروبية المتعددة الأطراف: وهي صندوق التنمية الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي

• المؤسسات الوطنية للتمويل الذاتي: وكالة التنمية الدولية، صناديق التنمية العربية، وكالات تنمية الصادرات الوطنية.

• هيئات دولية ذات طابع نوعي: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)[12].

ثانيا. برامج دعم النمو في إطار البراديغم الكلاسيكي للتنمية (منذ بداية القرن 19 إلى 1990)

1- مفهوم التنمية الكلاسيكي (منذ القرن 19):

اتسم مفهوم التنمية الكلاسيكي بكونه ذو نزعة اقتصادية-انتاجوية، وقد مر بمرحلتين رئيسيتين، حيث برز في البداية مفهومي التطور والتقدم في إطار نظرية التطور الطبيعي التي تقوم على مبدأ الغائية وينظر فيها للتنمية كسيرورة لا متناهية، هدفها تحقيق التراكم وبلوغ التقدم. هيمن كل من مفهوم التطور ومفهوم التقدم على فكر الفلاسفة ورواد السوسيولوجيا في القرن التاسع عشر (19)، الذين انشغلوا ببناء قوانين ونظريات تفسر على ضوئها طبيعة وعوامل ومنحى التغيرات والتحولات التي عرفتها البشرية عموما، والمجتمعات الغربية والأوروبية تحديدا. ثم برز مفهوم النمو الاقتصادي بعد النقد الذي تعرضت له نظرية التطور الطبيعي، الذي يعني الزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي، والذي يمكن حسب جوزيف شومبتر من تحقيق تغيرات جوهرية وتكنولوجية واجتماعية وسياسية. وقد برزت في هذه المرحلة مفاهيم ونماذج مختلفة للتنمية بين المنظور الليبرالي والاشتراكي، لكنها تشترك في التركيز على البعد الاقتصادي للتنمية، باعتبارها وسيلة وهدفا[13].

---

[12] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمن سانية، مرجع سابق، ص 245.

[13] عمر العمراني، التطور المفاهيمي للتنمية: من التنمية إلى ما بعد التنمية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4657، تم النشر يوم: 2014/12/09. متوفر على الرابط التالي:

2- المساعدة الإنمائية وشروطها في المرحلة الكلاسيكية للتنمية:

أ. المعامل الاستعماري والمساعدة الإنمائية:

لقد كانت تنمية وتحديث المجتمعات التقليدية من بين المبررات التي استعملتها الامبريالية الغربية لاستعمار العديد من دول الجنوب، أي أن الدول الاستعمارية اعتبرت تواجدها في الدول المستعمرة من شروط تحقيقها للتنمية (يبرز هذا مثلا في قانون تمجيد الاستعمار في فرنسا والإشادة بدوره في نقل الحضارة وتنمية هذه المجتمعات).

كان كارل ماركس قد أشاد بالاستعمار، وذلك عند مكوثه بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 20 فيفري الى 2 ماي 1882[14]، من منطلق أن الاستعمار يساهم في تهديم البنية التقليدية لهذه المجتمعات، من خلال نقله لأنماط الانتاج الحديثة في المجتمعات الصناعية إلى المجتمعات التقليدية، ما يؤدي إلى تغير في أنماط العلاقات الاجتماعية التقليدية، بظهور طبقة العمال، والصراع بينها وبين طبقة الملاك، أمر ضروري لحدوث ثورة البروليتاريا والمرور بالمراحل التي تؤدي إلى الشيوعية حسب النظرية الماركسية. هذا الرأي أثار الكثير من النقاش بين مؤكدين ونافين له(*)

تقع إعادة تأهيل المعرفة المحلية للمجتمعات المستعمرة من منظور الدول الاستعمارية في قلب العديد من برامج التنمية خلال الفترة الاستعمارية، فقد اهتمت الأنثروبولوجيا الاستعمارية من ناحية وعلم الاجتماع الريفي من ناحية أخرى، بإعادة تأهيل هذه المعرفة، ودراسة الدور الذي لعبه الفكر الاستعماري في نقل الرؤية الغربية للسكان الريفيين في المستعمرات لتحقيق امتداد للثورة العلمية والتكنولوجية في القرن التاسع عشر. لقد تم

---

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=445237&r=0، (شوهد يوم: 28 سبتمبر 2019)، على الساعة: 11:00.

[14] بوداود عمير، يوم حلّ ماركس بالجزائر وأدان الشّيخ بوعمامة، مقال منشور يوم: 2016/02/09، https://www.nafhamag.com/ ، شوهد يوم: 2019/12/07 على الساعة 12:46.

(*) للاستزادة يمكن الإطلاع على كتاب "موريسكي في الجزائر: رحلة كارل ماركس إلى الجزائر"، لعبد العزيز بوباكير (2019)، وكتاب "ماركس في الجزائر" لمارلينا فيسبير (1995).

النظر إلى التنمية في هذه المرحلة على أنها مسارات أيديولوجية لتسيير "الطرائق البربرية[15] un processus idéologique de gestion du « barbare ».

منذ ستينيات القرن العشرين، التي شهدت نيل العديد من الدول المستعمرة لاستقلالها، تم بناء مساعدات التنمية حول عدة اتجاهات، من قبل المستعمرين السابقين كشكل من أشكال التعويض لضمان استمرار علاقاتها معها (شرط التبعية)، من خلال على سبيل المثال، برامج السكك الحديدية والطرق وتطوير الزراعة الرئيسية... .[16]

ب. المعونة الإنمائية مقابل تبني الايديولوجية:

بعد الحرب العالمية الثانية وما أفرزته نتائجها من تغيرات وتحولات على جميع الأصعدة: السياسية والعسكرية والاقتصادية والجغرافية... وبفعل آليات الاستقطاب الدولية بين محورين إيديولوجيين متقابلين متنافسين المعسكر الشرقي-الشيوعي-الإشتراكي والمعسكر الغربي-الرأسمالي– الليبرالي، كان من نتائج ذلك التوافق على تقسيم دولي للعمل والسلطة والنفوذ والموارد المادية والبشرية والرمزية. في تلك الآونة، وفي ظل أوضاع قائمة على صراع النفوذ وحرب باردة أساسها التنافس الإديولوجي والسباق نحو التسلح، مقابل تراجع منظور الإمبريالية-الاستعمارية-العسكرية، ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية القطب القيادي للتنظيمات الرأسمالية دعم حلفائها بأوروبا الغربية المدمرة من خلال مشروع مارشال، وتقديم الدعم لهيئة الأمم المتحدة، ومساعدة الدول المستقلة من الاستعمار ماديا وتقنيا؛ لهذا تضمن خطاب الرئيس الأمريكي سنة 1949 هاري ترومان برنامج جديد يسعى في نفس الوقت إلى تكريس تفوق أمريكا العلمي وتقدمها الصناعي, وكذلك يهدف إلى تنمية المناطق المتخلفة، وبالتالي تحسين ظروف عيشها. فظهرت نماذج التنمية من الخارج الذي يقصد بها نقل التجارب الجاهزة التي تم التنظير لها وتجريبها من الدول الغربية الليبرالية إلى الدول المتخلفة أو النامية كوصفة جاهزة للاستعمال " Prêt à porter " كنموذج مثالي يمكن تجريبه في جميع أنحاء المعمور، مع إتباع نفس الخطوات (مثلا: نموذج

---

[15] Florence PINTON., de la période coloniale au développement durable, **Revue anthropologie des connaissances**, 2014/2 Vol. 8, n° 2, pages 425 à 450, p 426. Article disponible en ligne à l'adresse : https://www.cairn.info/revue-anthropologie-des-connaissances-2014-2-page-425.htm

[16] Hubert DE MILLY, **op. cit**.

المراحل الخمس لوالت لروستو). أي أن المساعدة الإنمائية الغربية كانت مشروطة بتبني الإيديولوجية الليبرالة، وتطبيق برامج جاهزة.

من جانب آخر أنشأت الحكومة السوفيتية، عام 1949، مؤسسات مساعدة للدول الخاضعة لسيطرتها. يعتقد خروتشوف أن "الحفاظ على التقسيم الوطني لاقتصاديات الدول لا يعني عدم استخدام المزايا الهائلة التي يمنحها لنا النظام الاشتراكي[17]. لذلك، من الضروري تنظيم التعاون على نطاق الاقتصاد الاشتراكي العالمي ". من هذا المنطلق قامت الحكومة السوفيتية بإنشاء "مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة CMEA أو Camecon وفقا للمصطلحات الغربية". تم في هذا الإطار تقديم نماذج عرفت بـ"براديغم التنمية من فوق" تقوم على نهج مركزي يعطي أهمية للتخطيط أو الخطة الوطنية، يسهر على وضع وتنفيذ مشاريع التنمية كل من الدولة (الحكومة المركزية) والأجهزة التابعة لها(الوزارات). يقوم براديغم التنمية من فوق أساسا على مفهوم التنمية الاقتصادية، والتي تعني دائما زيادة كمية على المستوى الأفقي، وغالبا ما تختزل في زيادة الدخل وإجمالي الناتج القومي من أجل تحقيق تغيرات جوهرية وتكنولوجية واجتماعية وسياسية والتي تشمل كذلك مفهوم النمو. من خلال التخطيط يمكن تحقيق أهداف التحول الهيكلي-التصنيعي وما يرتبط به من سياق اجتماعي في ظل الملكية والسيطرة العامة الدولة على أدوات الإنتاج ، وفي هذا الصدد نشير أن الدول النامية تأثرت مقارباتها التخطيطية بالنموذج الإشتراكي-الشيوعي كأداة أساسية لمحاربة التخلف وتنمية الاقتصاد الوطني[18].

جـ- المعونة الإنمائية مقابل إعادة الهيكلة والدمقرطة:

مع نهاية المرحلة الكلاسيكية للتنمية (نهاية السبعينات وبداية الثمانينات)، تمكن التيار الغربي النيوليبرالي من فرض منظوره على المساعدات الإنمائية الثنائية أو المتعددة الأطراف من خلال السيطرة على عديد المؤسسات الدولية، كإنشاء منظمة التجارة العالمية l'OMC في عام 1994، وكذا فرض شروط نيوليبرالية في المؤسسات المالية الدولية

---

[17] Pierre, GILHODES., Les Prix dans les relations économiques entre Etats socialistes , **Revue Française de Science Politique**, tome 2, 1970, p.720-734 et p.737.

[18] Bernard CRISTELE, **op. cit**., p. 30.

(البنك الدولي وخاصة صندوق النقد الدولي)، وبالتالي تهميش بعض وكالات الأمم المتحدة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED(*) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD ومنظمة العمل الدولية l'OIT[19]. هكذا تم دفع ما يسمى بالبلدان "المستفيدة" نحو اقتصاد السوق. تم فرض شروط وضع برامج التكيف الهيكلي عليها بهدف تحسين الوضع المحاسبي للبلد المقترض وقدرته على جذب المستثمرين الأجانب، وكذلك بشكل أكثر ضمانا لدفع خدمة الدين. لقد كان الهدف هو تخفيض العجز في الميزانية عن طريق تخفيض كبير في الإنفاق العام، وإزالة الحواجز المالية والتجارية، وتعزيز منتجات التصدير. مع فشل البرامج الأولى، ستضاف شروط أخرى متعلقة بتغيير طبيعة النظم السياسية ودمقرطتها إلى الشروط الاقتصادية.

من جهة أخرى أعادت لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة OCDE النظر في مفهوم المساعدة الإنمائية الرسمية، وكذا "قائمة المساعدة الإنمائية الرسمية" في ضوء بيئة المساعدات الدولية المتغيرة، لا سيما ظهور متلقين جدد المعونة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقا. كما راجعت أيضا المتغيرات الجديدة للحاجات المتزايدة في البلدان النامية التي تقدم فيها المساعدة، والمتعلقة بإرساء الديمقراطية والبيئة العالمية، اللاجئين وحفظ السلام، والتنوع la diversité. أدت هذه المراجعة إلى اعتماد فئتين في "قائمة المستفيدين من المعونة"، مكان "قائمة البلدان والأقاليم السائرة في طريق النمو" سابقا، بإضافة فئة البلدان والأقاليم التي تمر بمراحل انتقالية ".

ثالثا: برامج دعم النمو في إطار البراديغم الحديث للتنمية (1990-2006)

1 -المفهوم العالمي للتنمية:

أ. مفهوم التنمية البشرية (1990):

كان أول ظهور لمفهوم التنمية البشرية على الساحة العلمية على إثر استصدار أول تقرير من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990؛ لكن كانت هناك بعض الاجتهادات العلمية الأكاديمية قبل ذلك بسنوات اهتمت بقضايا التنمية والديمقراطية

(*) Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement
[19] Bernard CRISTELE, **op. cit**., p. 42.

وحقوق الإنسان، هدفت إلى لفت الأنظار لبعض القضايا للتغلب على بعض الظواهر الاجتماعية، كانت نتيجتها استصدار بعد القوانين والمواثيق الدولية لتكريسها... ومن بين تلك الاجتهادات نذكر منها على الخصوص: مفهوم الحق في التنمية، الذي دخل جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة سنة 1977. وبهذا تم ربط الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية صراحة بعملية التنمية... وأصبح ينظر إلى التنمية: كعملية شمولية متكاملة تتضمن جميع حقوق الإنسان، وهي غير قابلة للتجزئة، ولكي يتم تأمين هذه الحقوق وربطها مع الحقوق الأخرى فلا بد من جهود جميع الفاعلين في العملية الاجتماعية سواء كانوا دولا أو مجموعات أو كيانات أو أفراد[20] ...، فبرزت جدلية التنمية والديمقراطية والترابط والتداخل والتكامل بينهما.

ب. مفهوم التنمية البشرية المستدامة"(1996)

يتشكل براديغم التنمية البشرية المستدامة من مفهومين أساسيين هما: مفهوم التنمية البشرية ومفهوم التنمية المستدامة؛ وقد توالت الاجتهادات في هذا الباب خصوصا بعد ملتقى الأرض بريو دي جانيرو بالبرازيل، حيث اصدر فيه جيمس غوستافو سبيث تقريرا، في إطار برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تمت صياغته بتاريخ 1996/10/01، عرف فيه التنمية البشرية المستدامة كما يلي: " لا تكتفي التنمية البشرية المستدامة بتوليد النمو وحسب، بل تسعى إلى توزع عائداته بشكل عادل أيضا، وتحاول تجديد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. تتشكل العناصر والمكونات الأساسية لمفهوم التنمية البشرية المستدامة من: الإنصاف، الإنتاجية، الاستدامة، التمكين. وقد اعتبر مفهوم التنمية البشرية المستدامة محور اهتمام إعلان الألفية للتنمية، حيث صادقت المجموعة الدولية بنيويورك سنة 2000 على حزمة من الأهداف المتضمنة لغايات خاصة ومؤشرات محددة بوضوح ضمن عنوان: "أهداف الألفية الثالثة للتنمية".

---

[20] فريد طهراوي ، تحليل مكونات التنمية البشرية في الجزائر 1990-2014، مجلة معارف، العدد 22، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2017، ص 189.

2- المساعدة الإنمائية وشروطها في إطار الباراديغم الحديث للتنمية:

في أواخر الثمانينات حاولت العديد من المنظمات الدولية الحد من تأثير البرامج النيوليبرالية، بعد تحول الصراع بين الشرق والغرب إلى صراع بين الشمال والجنوب داخلها، بتكتل دول الجنوب في عدة تكتلات في الأمم المتحدة (مجموعة أمريكا اللاتينية، جامعة الدول العربية ، مجموعة برازافيل ...).

رأت منظمة العمل الدولية أنه ينبغي إعطاء الأولوية للجانب الاجتماعي أكثر من الجانب الاقتصادي أي "للاحتياجات الأساسية للمواطنين"؛ ونظرا للآثار المدمرة لبرامج التكيف الهيكلي أيضا على قطاعي الصحة والتعليم ، دعت اليونيسف في تقرير مشهور إلى برامج جديدة للتكييف ذات طابع أكثر انسانية [21]. ومنذ عام 1990 حاول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقاريره السنوية عن التنمية البشرية وضع الجانب الاجتماعي والقضاء على الفقر وتحسين الصحة، في صلب اهتمامات الحكومات والجهات المانحة .

عقدت لجنة المساعدة الإنمائية CAD لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) أول ندوة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD والبنك الدولي، حول تحسين فعالية التعاون التقني في مجال المساعدة الإنمائية، وتقريب وجهات النظر حولها بين الشمال والجنوب. تم تنظيم المنتدى الأول في تركيا (أنطاليا) من قبل لجنة المساعدة الإنمائية بحضور كبار المسؤولين حول فعالية المساعدات الخارجية للبلدان المتلقية الجديدة الأورو-آسيوية eurasiens pays. في عام 1998 استعرض الاجتماع الرفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية لجنة المساعدة الإنمائية في إطار الشراكة من أجل التنمية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تم تقديم توصيات باستخدام نهج يعتمد على محورين، وتم تحديد شروط تقديم المساعدات الإنمائية:

- تغيير الطريقة التفكير والعمل: إفساح مجال أكبر للملكية المحلية l'appropriation locale، تعزيز التنسيق المحلي وتحسين إجراءات المانحين، تحديد أولويات استراتيجيات

[21] Bernard, CRISTELE., **op. cit**., p. 47.

مكافحة الفقر، الاستفادة بشكل أفضل من الموارد المخصصة للتنمية، والتوفيق بين ضرورة الأداء والاحتياجات (performance /besoins).

- تحسين تماسك السياسات la cohérence des politiques التي لها آثار على التنمية (تحرير التعاقدات والمشتريات في السوق الممولة من المعونة ، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة ومراعاة تغير المناخ)"

في عام 2000، تبنى قادة دول العالم، داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة "الأهداف الإنمائية للألفية". الناتجة عن عقد عديد المؤتمرات واجتماعات متكررة بين العديد من الفواعل الدولية متمثلة من الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. بعنوان "عالم أفضل للجميع: السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية"[22].

كل هذا دفع في عام 2005، لجنة المساعدة الإنمائية إلى العودة إلى قائمة واحدة من متلقي المساعدة الإنمائية الرسمية، متمثلة في "قائمة الدول السائرة في طريق النمو"، وتم التخلي عن قائمة الدول في مرحلة انتقالية (دول المعسكر الشرقي).

رابعا: برامج دعم النمو في إطار باراديغم ما بعد التنمية (منذ 2006)

1- مفهوم التنمية الإنسانية الشاملة والمتكاملة والمستدامة (2006):

مع حلول سنة 2006, استعان صانعو التقارير المهتمين بمجال التنمية بمفهوم أوسع للتنمية هو تحت مفهوم التنمية الإنسانية، حيث تم الانتقال من مصطلح التنمية البشرية المستدامة إلى مصطلح التنمية الإنسانية كمفهوم مرادف لها، وهذا يعني الانتقال بالأفراد كمجموعة من الكائنات إلى حالة راقية من الوجود البشري، فلفضة الإنسانية تعبر عن سمو الوجود البشري، ومن ثمة صارت التنمية الإنسانية توجها إنسانيا في إطار من الشمولية والتكامل والاستدامة وليس مجرد تنمية بشرية أو تنمية الموارد البشرية التي أنتقدها الاقتصادي الهندي أمرتيا صن. يقوم هذا البراديغم جديد، على العناصر التالية: تنمية شاملة، تنمية متكاملة، تنمية مستدامة، النمو الاقتصادي والعدالة، حفظ الموارد الطبيعية والبيئية، التنمية الاجتماعية.

---

[22] OCDE, **Un Monde meilleur pour tous. Poursuite des objectifs internationaux de développement**, 28 Juin 2000, 32 p.

برز هذا المفهوم الجديد في إطار باراديغم ما بعد التنمية الذي اقترحته سوزان ترومبلي Suzzane Trembley في عمل بحثي لها بجامعة كيبك بكندا بعنوان: " من مفهوم التنمية إلى مفهوم ما بعد التنمية: المسار والمرجعيات النظرية"[23]. ترى سوزان أن الملاحظة العلمية عبر عقود من الزمن أثبتت أن المنافسة والاختيار أو الانتقاء الطبيعي والقدرة على التكيف من الممكن ألا يكون هدفهم الجوهري والمعلن والأوحد تحقيق النمو، بل خلق توازن إيكولوجي، وتحقيق انسجام العناصر الداخلية للنظام الإيكولوجي. هذه الرؤية الجديدة اتجاه الطبيعة طرحتها الحركة الإيكولوجية التي تنطلق رؤيتها وتوجهاتها من منظور مناهض للنظرية التطورية أو الاتجاه التطوري، الذي يقوم مبدأه على الصراع أو التنافس الحاد بين الأنواع والأجناس على حد تعبير Murray Bookchin ؛ مقابل ذلك ندمج أهم مبادئ علم البيئة في التنمية والمتمثلة فيما يلي: تحقيق توازن إيكولوجي، تنمية متناغمة اتجاه الاختلافات الطبيعية، وعي وتطور متزايد اتجاه الطبيعة.

لبلوغ ذلك يشير روبرت فاشون أنه بمجرد التخلص من الافتراضات الإيديولوجية للمفهوم التنمية (النظرية التطورية والمركزية الإنسانية) وهدفه الاقتصادوي-الانتاجوي ومسعاه النفعي-البراغماتي، يمكننا إدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية في صلب العلاقات الإنسانية-الاجتماعية، ومن تم نكون قد وضعنا أسس وآفاق براديغم ما بعد التنمية، لكن مع أخذ بعين الاعتبار عناصر نظرية التنمية الذاتية وأقلمة (Territorialisation) التنظيمات الاجتماعية، والخصوصيات المحلية[24].

2- برامج دعم النمو وشروطها في إطار باراديغم ما بعد التنمية:

ما يميز هذه المرحلة هو التوجه إلى تقديم المساعدات التقنية، كالتكوين على الطرائق التسييرية الحديثة (مثل برنامج كابدال في الجزائر)، بدل تنفيذ برامج من قبل الدول المانحة بشكل مباشر، أو تقديم الدعم المالي مع اشراك المستفيدين في بناء البرامج وضمان

---

[23] Suzanne, Trembley., **du concept de développement au concept de l'après-développement : trajectoire et repères théoriques**, Université du Québec à Chicoutimi, 1999. Téléchargeable : https://core.ac.uk/download/pdf/11683512.pdf

[24] عمر العمراني ، مرجع سابق.

ملكيتهم المحلية l'appropriation locale لها، شرط تحقيق اتساق للسياسات والبرامج الموضوعة مع السياسات العالمية la cohérence des politiques، وذلك يعود إلى ضرورة مراعاة الخصوصيات المحلية والأقلمة وحماية البيئة، وهي المتغيرات الجديدة التي التي برزت في إطار باراديغم ما بعد التنمية، فأصبحت المساعدة مشروطة بالعمل على تحقيق أهداف العالمية للتنمية في 2000 ثم أهداف التنمية المستدامة سنة 2015، وذلك من خلال:

- **اشراك المستفيدين:**

إشراك المستفيدين هو معطى جديد في عمليات بناء البرامج، والذي برز مع ولوج مفاهيم التعاون والتبادل والتعاقد إلى المجال الدلالي l'espace sémantique للمساعدات الإنمائية، وبالتالي في المجال السياسي والاجتماعي لبناء، تنفيذ وتقييم المساعدة الانمائية، لا سيما مصطلح التشاركية؛ مع ارتفاع أصوات لمسائلة أخلاقيات المساعدة. لم تصبح فكرة فرض المنظور الغربي للتنمية على شعوب مختلفة ثقافيا وتاريخيا مقبولة، وأيضا طريقة بناء البرامج وتنفيذها وتقييمها دون استشارة المستفيدين، كما أوضح ستيفان هيسل وكلود مارشانت Stéphane Hessel, Claude Marchant والعديد من المؤرخين وعلماء الاجتماع والباحثين والناشطين، الذين أكدوا أنه من الضروري الابتعاد عن هذه المنظور البالي لـ "المساعدة" والتوجه إلى عمليات أكثر تشاركية مثل التعاون والشراكات والتبادل والعقود ، إلخ. ". حسب Guillaume Olivier ، أصبح هذا المنظور يلاقي القبول من قبل معظم الفاعلين المحترفين والمانحين الوطنيين والدوليين. إن أي برنامج للمساعدة على التنمية يكون مفيد وناجعا فقط إذا كان "يستجيب لتطلعات المستفيدين؛ وتم منح الملكية واستقلالية المشروع على المدى القصير أو المتوسط في إعداد المشروع وإدارته بشكل أساسي من قبل المستفيدين. وبالتالي يمكن للمشروع أن يكون بمثابة وسيلة للمبادرات والمشروعات المحلية ". وهذا أيضًا يمثل موقف ميشيل سيفيرينو Michel Severino، مدير الوكالة الفرنسية للتنمية **(AFD)** في كتابه المنشور في عام 2010 ، بعنوان: "Le temps de l'Afrique".[25]

- تحقيق اتساق، تماسك وفعالية المساعدة الإنمائية:

[25] Bernard, CRISTELE., **op. cit**., p. 59.

أصبحت هناك مبادئ توجيهية بشأن المساعدات من أجل تبسيط سياسات برنامج التنمية والآثار المترتبة على التنسيق. وتم الاتفاق على أن المسؤولية المركزية عن تنسيق المساعدات تقع على عاتق كل حكومة مستفيدة. من المهم جدا أن تعد البلدان النامية، بمساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استراتيجيات وبرامج للمساعدات الإنمائية فعالة يمكن أن تكون بمثابة ركيزة لتنسيق المساعدات .. استنادًا إلى الخبرة المتراكمة واستنتاجات سلسلة من المؤتمرات الدولية، تؤكد هذه الاستراتيجية على التنمية التي محورها الإنسان، والملكية المحلية، والاندماج في النظام العالمي والشراكة الدولية. كما يجب أن تخدم وتمثل القاعدة لشراكة عالمية جديدة مع البلدان النامية وتعزيز التنسيق من أجل تحقيق نتائج عالمية. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت مبادرة جديدة لدراسة تماسك la cohérence وفعالية l'efficacité نظام المعونة الدولية في مختلف البلدان الشريكة. نظمت لجنة المساعدة الإنمائية OCDE ورشة عمل رفيعة المستوى حول هذا الموضوع شارك فيها ممثلو البلدان النامية. اعتمد الاجتماع الرفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية إعلانًا بعنوان "نحو شراكة من أجل التنمية في السياق العالمي الجديد" vers un partenariat pour le développement dans le nouveau contexte mondial [26] ، والذي سيصادق عليه الوزراء في مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE. يعترف الإعلان بأن كل دولة نامية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميتها وتسلط الضوء على الحاجة إلى المشاركة العامة. ويؤكد أهمية استراتيجيات التنمية المتكاملة ، التي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. يجعل الشفافية الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ، المبادئ الرئيسية لأي استراتيجية لتنمية المتكاملة.

خاتمة:

تطورت أشكال المساعدات الإنمائية وشروط منحها، وارتبطت بمراحل تطور مفهوم التنمية وانتقالها من الفضاء الوطني إلى الإقليمي والدولي. في بداية القرن التاسع

---

[26] OCDE, CAD, **Vers un partenariat pour le développement dans le nouveau contexte mondial**, Paris, 2006.

عشر، ومع النزعة الاستعمارية السائدة آنذاك لنهب ثورات الشعوب وتعظيم القوة الاقتصادية، اعتبرت الدول الاستعمارية المشاريع الاستعمارية، عبارة عن مساعدات لتنمية الدول المستعمرة لنقل الثورة الصناعية إليها وتحريرها من الطرائق التقليدية في الانتاج لزيادة الإنتاج وتحقيق النمو، ما يتوافق مع المفهوم الكلاسيكي للتنمية بمفهومها الكلاسيكي، وتم اعتبار تواجدها الاستعماري شرطا لتحقيقها. بعد استقلال هذه الدول، عملت الدول الاستعمارية على ضمان تبعية المستعمرات لها عبر تقديم مساعدات انمائية. خلال مرحلة الحرب الباردة أصبحت المساعدة الانمائية مشروطة بتبني إيديولوجية معينة (رأسمالية أو اشتراكية)، أو تطبيق تحولات هيكيلية، الدمقرطة، فتح الاسواق، ... إلخ، نهاية الثمانينات في إطار القطبية الأحادية والسياسات النيوليبرالية المفروضة من قبل هذا القطب أو المؤسسات الدولية التي يسيطر عليها .

إن ما يميز المشروطية في مرحلتها الكلاسيكية، أن أغلب شروطها كانت ذات طابع اقتصادي-سياسي، كون التنمية في الباردیغم التقليدي كانت مرتبطة بتحقيق النمو الاقتصادي، عبر تطبيق برامج وسياسات جاهزة، ويعتبر تبني إيديولوجية معينة من شروط الحصول على المساعدة، كما ظلت ملكية هذه البرامج وعمليات بنائها وتنفيذها وتقييمها للمانح، لا سيما مع سيطرت المعونة الانمائية أحادية الجانب، بسبب الصراع بين المعسكرين، ثم سيطرت الليبرالية الغربية على المنظمات الدولية.

بداية من 1990 ومع بروز الباردیغم الحديث للتنمية، والبحث عن اجماع دولي حولها بين الشمال والجنوب أو الدول النامية والمتقدمة داخل المنظمات الدولية، تم التأكيد على أهمية البعد الاجتماعي التنمية، بعد أن كان البعد الاقتصادي هو المسيطر، فأصبحت المعونة مشروطة بتحقيق نتائج إيجابية في مؤشر التنمية البشرية، وكذا دمقرطة الأنظمة السياسية خصوصا بالنسبة للدول التي كانت تنتمي للمعسكر الشرقي، لا سيما بعد مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على الأهداف الانمائية العالمية في 2000.

بداية الألفية شهدت ظهور باردیغم ما بعد التنمية في 2006، وما حمله من مبادئ جديدة لا سيما المتعلقة بالأقلمة، ومراعاة الخصوصيات المحلية والتأكيد على الاستدامة، والبعد البيئي، فظهرت شروط جديدة متعلقة بضمان فعالية المعونة الانمائية، وكذا العمل على تحقيق اتساق السياسات من قبل الدول المستفيدة مع

السياسات العالمية، مقابل ضمان الدول المانحة لمساعدة الدول المتلقية للمعونة في بناء البرامج بدل تقديمها جاهزة ومفروضة للتنفيذ، وتقديم المساعدة التقنية لتنفيذها مع ضمان ملكية البرامج والمشاريع للدول المستفيدة. هذا النموذج الجديد توج بإطلاق أهداف التنمية المستدامة في 2015 التي صادقت عليها الدول المانحة والمستفيدة على حد سواء داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، باعتبارها شروطا وأهدافا للمعونة الإنمائية.

قائمة المراجع:

1- العمراني عمر، التطور المفاهيمي للتنمية: من التنمية إلى ما بعد التنمية، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 4657 ، تم النشر يوم: 2014/12/09. متوفر على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=445237&r=0 (شوهد يوم: 2019/09/28)، على الساعة: 11:00.

2- بوداود عمير، **يوم حلّ ماركس بالجز ائر وأدان الشّيخ بوعمامة**، مقال منشور يوم: 2016/02/09، https://www.nafhamag.com/ ، شوهد يوم: 2019/12/07 على الساعة 12:46.

3- طهراوي فريد، تحليل مكونات التنمية البشرية في الجزائر 1990-2014، **مجلة معارف**، العدد 22، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2017.

4- رحالي حجيلة وبوخالفة رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة الشلف، العدد 03، ديسمبر 2015. تحميل من الرابط: https://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-3-N3.pdf (يوم: 2019/10/05) على الساعة: 11:08.

5- مصيطفى عبد اللطيف وسانية عبد الرحمن ، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية ط1، لبنان، 2014.

6- VLERICK, A.J., **L'Aide au développement, une étude du point de vue des pays dont l'aide est sollicitée**, rapports Vol. 1 du 8e congrès Flamand des sciences économiques, 19 et 20 mai 1967, Séminaire d'Economie appliquée, Université de Gand, 383 p, p.1.
7- SACHS, Ignacy., « Le quantitatif et le qualitatif - quelques questions sur les enjeux et les limites de la mesure du développement », in **revue internationale des sciences sociales** , mars 1995, n°143, p 9-20., p.12
8- CRISTELE, Bernard., **La construction des indicateurs dans les évaluations des politiques publiques d'aide au développement**, thèse de doctorat, Université Jean Moulin, Lyon III (France), 2013, p.52.
9- DAUDIN, Guillaume., « Aide au développement, sommes-nous plus ou moins solidaires ? », **Revue de l'OFCE**, Avril 2004, N°85, p.297-310, p.299.
10- DE MILLY, Hubert.**, l'aide au développement**, agence française de développement. Disponible sur web : https://www.afd.fr/fr/aide-au-developpement, consulté le : 12-10-2019, à 19 :30.
11- PINTON, Florence., de la période coloniale au développement durable, **Revue anthropologie des connaissances**, 2014/2 Vol. 8, n° 2, pp. 425-450. disponible en ligne à l'adresse :https://www.cairn.info/revue-anthropologie-des-connaissances-2014-2-page-425.htm
12- GILHODES, Pierre., Les Prix dans les relations économiques entre Etats socialistes , **Revue Française de Science Politique**, tome 2, 1970, p.720-734 et p.737. disponible en ligne à l'adresse : https://www.persee.fr/docAsPDF/rfsp_0035-2950_1970_num_20_4_393248.pdf
13- OCDE, **Un Monde meilleur pour tous. Poursuite des objectifs internationaux de développement**, 28 Juin 2000, 32 p.
14- OCDE, CAD, **Vers un partenariat pour le développement dans le nouveau contexte mondial**, Paris, 2006.

15- Suzanne, Trembley., **du concept de développement au concept de l'après-développement : trajectoire et repères théoriques**, Université du Québec à Chicoutimi, 1999. Téléchargeable : https://core.ac.uk/download/pdf/11683512.pdf